

الرّهانات المطروحة أمام صناعة التّمويل الإسلاميّة في
ظل ممارسة المسؤولية الاجتماعيّة للشركات
Islamic finance industry under the practice of
corporate social responsibility

✽ العايب عبد الرحمان (*)

جامعة سطيف 1

وحدة بحث تنمية الموارد البشريّة، جامعة سطيف 2، الجزائر

abderrahmane.laib@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2021/11/21 تاريخ القبول: 2021/12/27

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى الوقوف أمام أهم الرهانات المطروحة أمام صناعة التمويل الإسلامي في ظل ممارسة المسؤولية الاجتماعيّة للشركات نظرا لأن صناعة التمويل التقليدي أثبت فشله وهذا لما تسبب به من أزمات وانهيارات ألحقت الضرر بالدول والمجتمعات والأفراد على حد السواء. فبالنظر الأبعاد والمبادئ التي يقوم نظام التمويل الإسلامي خاصة منها البعد الأخلاقي، فإنه يتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الاقتصاد والتنمية. فهو يعمل على توفير حاجات المجتمع الضرورية وسد حاجاته الملحة ودعم المشاريع التنموية التي تخدم

(*) المؤلف المرسل.

المجتمع بشكل عام. ذلك أن صناعة التمويل الإسلامي تمتلك من البدائل التمويلية لديها القدرة على تحقيق استدامة الاقتصاد العالمي. كلمات مفاتيح: التمويل الإسلامي؛ المصارف الإسلامية؛ التنمية المستدامة؛ المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ الشريعة الإسلامية

Abstract:

This article aims to address the most important stakes facing the Islamic finance industry in light of the practice of corporate social responsibility, as the traditional finance industry has proved to be a failure because of crises and collapses that have hurt countries, communities and individuals alike. In view of the dimensions and principles of the Islamic finance system, especially the moral dimension, it is commensurate with the progress of the world today in the economy and development. It works to provide the necessary needs of the community, meet the urgent needs, and support development projects that serve the community in general. The Islamic finance industry has financing alternatives that have the potential to sustain the global economy.

Key words: Islamic Finance Industry - Islamic Banks - Sustainable Development - Corporate Social Responsibility - Islamic Sharia.

1. مقدمة:

منذ أن أثبت النظام المالي العالمي فشله نظرا لما تسبب فيه من أزمات هزت اقتصاديات أكبر الدول ازدهارا ونموا، أصبحت صناعة التمويل الإسلامي تقدم نفسها بديلا في تمويل الاقتصاد العالمي وفي تحقيق استدامته نظرا لما يمتاز به من قدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فكل المختصين يجزمون أن هذه الاستدامة هي ثمرة الاستقرار الاقتصادي وليس سببا له. لقد شهدت صناعة التمويل الإسلامي تطورا وصف بغير المتوقع، إذ بلغت أصولها رقماً ضخماً، حيث تشير التقديرات لسنة 2012 أن الأصول العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتراوح بين 1,1 و1,3 تريليون دولار.

خلال العشرية الأخيرة بدأت تتبلور طروحات حول علاقة المالية بالتنمية المستدامة منها ما جاء به Amartya Sen صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد وكذلك ما جاء به الباحثان James Hawley & Andrew Williams، وفق هذه الطروحات فإن الاستدامة لا يمكن أن تتحقق في غياب الأخلاق أو بالأحرى الممارسات الأخلاقية.

فبالنظر الأبعاد والمبادئ التي يقوم نظام التمويل الإسلامي خاصة منها البعد الأخلاقي، فإنه يتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الاقتصاد والتنمية. فهو يعمل على توفير حاجات المجتمع الضرورية وسد حاجاته الملحة ودعم المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بشكل عام. وهذا هولب الإشكالية التي من أجلها ظهر كلا من مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات منذ أن شرع في تداوله،

ذلك أن صناعة التمويل الإسلامي تمتلك من البدائل التمويلية لديها القدرة على تحقيق استدامة الاقتصاد العالمي.

1. الإطار العام للبحث:

1.1 إشكالية البحث:

إن نظام التمويل الوحيد قادر على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والمتوفر حالياً في سوق الصيرفة العالمي هو التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى كونه يسير وفق ما لا يتعارض مع الأصول والأسس التي قررتها الشريعة الإسلامية، فإنه في نفس الوقت يتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الاقتصاد والتنمية، فهو يعمل على توفير حاجات المجتمع الضرورية وسد حاجاته الملحة ودعم المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بشكل عام. كما أن صناعة التمويل الإسلامي تمتلك البدائل التمويلية التي لديها القدرة على تحقيق استدامة الاقتصاد العالمي. وانطلاقاً من هذا الطرح، فإن إشكالية البحث تتمثل فيما يلي: كيف يمكن التعامل مع الرهانات المطروحة أمام صناعة التمويل الإسلامية حتى تمارس هذه الأخيرة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي، فإنه من الضروري الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- ما هو المقصود بالتنمية المستدامة؟

- اين تكمن الاعقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة؟

- كيف تطورت صناعة التمويل الإسلامية؟

- ما هي الرهانات التي يجب على صناعة التمويل الإسلامية حت تبهن أنها تتحلّى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؟

1.2 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول واحد من ضمن المواضيع الحساسة في الوقت الراهن نظرا لما أثبتته المصارف التقليدية من فشل في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي ولما يمتلكه التمويل الاسلامي من مقومات، إذا استغلت بالشكل المناسب، فإنه يكون باستطاعتها تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة وممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1.3 الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وبالتنمية المستدامة

- الوقوف على تطور صناعة التمويل الإسلامية

- اثبات أن الاقتصاد الاسلامي هو الوحيد الذي تتوفر فيه من الشروط التي تنادي بها كل الأفكار والطروحات الخاصة بالتنمية المستدامة

- طرح بعض الأفكار التي تجعل من صناعة التمويل الاسلامي يمارس المسؤولية الاجتماعية للشركات

1.4 محاور البحث:

وهي أربعة:

- الإطار العام للبحث
- ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة
- تطور صناعة التمويل الاسلامية
- الرهانات المطروحة أمام صناعة التمويل الاسلامية بغرض تحقيق التنمية المستدامة

2. ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة:

2.1 مفهوم التنمية المستدامة:

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972. ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة Bruntland سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة. وقد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ سنة 1987، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات. وفيما يلي بعضا من هذه التعاريف.

عرفت لجنة Bruntland التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل¹. وعرفت كذلك على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه².

وعند تحليل التعاريف المذكورة أعلاه، يتبين لنا أن ما تشمل عليه التنمية المستدامة هو:

- التركيز على العنصر الاجتماعي بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية

¹ ماجدة أبو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، جانفي 2009، صفحة 23

² سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي، الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007، صفحة 24

- تدمج التنمية المستدامة عنصرا ثانيا وهو الأخذ بعين الاعتبار طول الأمد. هذا العنصر كان مغفلا تماما في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية
- هناك تنسيق جديد بين الإشكاليات الدولية العالمية والآفاق الوطنية. فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشهد بالمنافسة
- من الضروري وجود نوعين من التضامن:
 - o التضامن عبر الزمن: أي بين الأجيال والذي مفاده أنه يتعين الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال
 - o تضامن خاص بالحاضر والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي
- إن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:
 - o ضمان النمو الاقتصادي: مستوى الراحة والرفاهية الذي يعيش فيه الشمال حاليا يجب يصله الجنوب أيضا وكذلك الأجيال المستقبلية
 - o المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل: لا بد أن يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي تستهلك مواد أولية أقل وكذلك أقل تلوثا

- العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم: بحيث يتم توفير احتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها

2.2 علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة:

من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية للشركات. هذه المسؤولية يراها البعض على أنها التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة³. وتعد المسؤولية المجتمعية للشركات من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة. وقد أورد الباحثون في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات مجموعة من التعاريف منها أنها تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل إيجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة⁴. ومنها أنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة

³ Groupe One, Guide de l'entreprise responsable : Economie Ethique, Editions Labor, Bruxelles, Belgique, 2003, page 15

⁴ Observatoire de la responsabilité sociétale de l'entreprise «ORSE» et Agence française de normalisation «AFNOR», Développement durable et entreprises, Editions AFNOR, Paris, France, 2003, page 12

داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال⁵. ومن التعاريف أيضا أنها الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية للاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات أثناء أدائهم لأنشطتهم التجارية وكذلك في علاقاتهم مع الأطراف ذات المصلحة. فالمسؤولية المجتمعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة⁶.

استنادا إلى هذه التعاريف، فإنه يستنتج أن المسؤولية المجتمعية للشركات هي:

- مفهوم يشتمل على خمسة جوانب رئيسية، الأول يتمثل بالمسؤولية الاقتصادية والثاني بالمسؤولية القانونية والثالث بالمسؤولية الخيرية والرابع بالمسؤولية الأخلاقية والخامس بالمسؤولية البيئية

⁵ Commission des communautés européennes, livret vert, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises, 2001, Bruxelles, page 7

⁶ Christian BRODHAG, Natacha GONDRAN et Karen DELCHET, Du concept à la mise en œuvre du développement durable : théorie et pratique autour de guide SD 21000, Revue VertigO, la revue électronique en sciences de l'environnement, Volume 5 Numéro 2, novembre 2004, page 7

- التزام بالإسهام في التنمية المستدامة بهدف خدمة الاقتصاد وخدمة التنمية في آن واحد عن طريق الاهتمام بالبيئة وبالمجتمع
- تحمل المؤسسات الاقتصادية المسؤولية عن الأثر البيئي والاجتماعي لعملياتها وأنشطتها والذي يعني في جوهره أن الشركة مسؤولة بشكل فعلي عن تأثير أنشطتها على العملاء والموظفين والمساهمين والمجتمعات والبيئة
- جزء لا يتجزأ من نشاطات المؤسسات الاقتصادية. فهي تتجاوز مجرد الامتثال لشرط أو متطلب قانوني بحيث يتعين ويتحتم عليها أن تأخذ مزيداً من الخطوات لتحسين نوعية الحياة لعمالها فضلاً عن المجتمع المحلي والمجتمع بأكمله
- تهدف إلى محاولة التوفيق بين ما يتوقعه المجتمع وما تتوقعه المؤسسات الاقتصادية من خلال سد الفجوة الموجودة بين المؤسسات وأصحاب المصالح. فما يتصوره مسيرو المؤسسات يتباين ويتناقض في معظم الأحيان مع توقعات وأهداف أصحاب المصالح
- تمثل نشاطاً مرتبطاً ببعدين أساسيين أحدهما داخلي ويتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم والبعد الثاني خارجي وينعكس في مبادرات المؤسسات الاقتصادية في التدخل لمعالجة الإشكالات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع

ومما سبق، يستنتج أن المسؤولية المجتمعية للشركات هي مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية في تسييرها وفي نشاطاتها وفي إدارة علاقاتها مع الأطراف ذات المصلحة والغاية من ذلك هو إشباع رغباتهم وبالتالي يمكن القول أن المسؤولية المجتمعية للشركات تندرج ضمن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

2.3 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يصادف كل من يبحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات العشرات من التعاريف صادرة من توجيهين في تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات. فالتوجه الأول وهو ما تتفق حوله التعاريف الأكاديمية. أما التوجه الثاني وهو ما اجتمعت حوله التعاريف الصادرة من المنظمات والهيئات المحلية والدولية، وبطبيعة الحال إن معظمها مختلف باختلاف وجهات نظر من قام بتقديمها.

بالنسبة للتعريف التي اقترحها الأكاديميون الممثلون في علماء الاقتصاد والإدارة، فقد صدر للمنظر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات بحثاً سنة 2010 يؤكد فيه أنه لحد هذه السنة تم احصاء أكثر من 37 تعريف أكاديمي قدم للمسؤولية الاجتماعية للشركات.⁷ نبدأ بعرض

⁷ Archie B. CAROLL & Kareem M SHABANA, The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice, International Journal of Management Reviews, British Academy of Management, janvier 2010, page 89

التعاريف الأكاديمية ثم ننتقل بعدها بتقديم التعاريف الصادرة عن المنظمات والهيئات ذات الشأن.

بالنسبة للتعاريف الأكاديمية، فقد كان أول من عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الباحث Peter DRUCKER الذي اعتبرها بأنها التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.⁸ وقد عرفها بشكل غير مباشر الاقتصادي الليبرالي Milton FRIEDMAN سنة 1970 في مقال صدر بجريدة نيويورك تايمز على أنها استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وإلى التحايل.⁹ ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من أبرز أنصارها ومؤيديها رجل الاقتصاد المعروف Paul SAMUELSON الذي يرى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا. كما يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط المسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الإبداع في تبنيها. إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمنظمة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى

⁸ Archie B CAROLL, Corporate Social Responsibility: Evolution of a Definitional Construct, Business & Society, SAGE Publications, volume 38 Issue 3, September 1999, page 286

⁹ Milton FRIEDMAN, The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, The New York Times Magazine, 13 September 1970, disponible en ligne URL: faculty.wvu.edu/dunnc3/present.friedman.pdf, consulté le 15 septembre 2010

أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير. ويرى Keith DAVIS المسؤولية الاجتماعية أنها تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة¹⁰. وقد أعطى الباحث CARROLL تعريفا للمسؤولية الاجتماعية للشركات معتبرا إياها ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والتقديرية¹¹. وأخيرا عرفها الأكاديمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة على أنها الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية للاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات أثناء أداءهم لأنشطتهم التجارية وكذلك في علاقاتهم مع أصحاب المصالح. فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح¹².

¹⁰ Keith Davis, The Case for and against Business Assumption of Social Responsibilities, Academy of Management Journal, volume 16, Issue 02, juin 1973, page 312,

¹¹ طاهر محسن الغالبي وصالح مهدي العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. مجلة العلوم الإنسانية، عمان، الأردن، العدد 13، 2002، صفحة 216

¹² Christian BRODHAG, (2002) Le développement durable. Colloque INAISE (International Association of Investors in Social Economy), Mulhouse, France, 23 mai 2002, page 2

من دراسة التعاريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يلاحظ أن الذي يميزها هو أنه حاولت كلها اعطاء إطار عام يمكن للمؤسسات الاقتصادية ان تستنبط منه توجهها وتحدد على اساسها أهدافها الاستراتيجية التي تسمح لها بتبني المسؤولية الاجتماعية للشركات. إن هذه الملاحظة سارية المفعول على كل التعاريف قديمها وحديثها.

وخلاصة لهذا المحور، يمكن الاشارة الى النقاط التالية:

- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات المسائل الاجتماعية والبيئية في أنشطتها قصد تحسين أثرها في المجتمع
- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في تسييرها وفي إدارة علاقاتها مع أصحاب المصالح والغاية من ذلك هو إشباع رغباتهم وبالتالي يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تختلف عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة
- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي جزء لا يتجزأ من نشاطات المؤسسات الاقتصادية. فهي تتجاوز مجرد الامتثال لشرط أو متطلب قانوني بحيث يتعين ويتحتم عليها أن تأخذ مزيدا من الخطوات لتحسين علاقاتها مع أصحاب المصالح
- في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لا نكتفي بما ينص عليه القانون بل لابد من انتهاج مبادرات طوعية أخرى. ففي حقيقة الأمر التوقف عند تطبيق النصوص القانونية يعتبر مسؤولية اجتماعية في

حدودها الدنيا لأن خرقها يضع المؤسسة أمام مساءلة قانونية، وكلما أرادت أن تكون ذات توجه اجتماعي كلما زادت مبادرتها الطوعية

2.4 صناعة التمويل الإسلامية:

إن التمويل الإسلامي هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض. ذلك أن التمويل الإسلامي يركز على مجموعة من المبادئ أهمها الإقراض والاقتراض دون اشتراط عائد للمقرض وربط جميع التعاملات بالاقتصاد الحقيقي من سلع وخدمات. كما يعتمد على نوعين من الأدوات التمويلية، أدوات شبيهة بالديون كالمرابحة والإجارة وأدوات تمثل حقوقا في الملكية كالمضاربة والمشاركة وللتتمويل الإسلامي جملة من الأهداف أهمها إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات وتحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية وكذلك إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع وأخيرا تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى

مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

وتعمل صناعة التمويل الإسلامية على تحقيق جملة من الأهداف التنموية ومنها دعم الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية بشكل عام، إذ تعتبر مسألة دعم الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية قضية مهمة. فالمعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية يجب أن تتم بشكل يحقق المصلحة لعامة المجتمع الإسلامي. وأيضاً تحقيق ربحية المؤسسات المالية، حيث أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات تجارية تسعى إلى الربحية. فضمن تحقيق فرص ربحية لهذا القطاع من الأعمال ضمانة لاستمراره، وعامل جذب لمستثمرين جدد. لذلك، فإن خدمة أفراد المجتمع ومؤسساته من خلال العمل على إشباع رغباته في الحصول على تمويل ميسر لا بد وأن تتوفر فيه الضمانات الكافية لتحقيق أرباح قادرة على جذب الأموال لهذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه. وأخيراً خدمة المجتمع باعتبار أن التمويل الإسلامي هو وسيلة لتوفير حاجات المجتمع الضرورية مثل المسكن، ودعم المشاريع الشخصية أو الفردية، بالإضافة إلى أن فيه دعم للمشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بشكل عام.

كما تشهد صناعة التمويل الإسلامية حالياً طفرة كبيرة. ففي الوقت الحاضر، فهي تعرف نمواً متسارعاً ليس بسبب تنامي السيولة المالية في دول الخليج العربي على وجه الخصوص فحسب، بل بسبب توسع رقعة

الحلول والمنتجات المالية الإسلامية التي تواكب احتياجات قطاعات واسعة سواء حكومات أو شركات أو مؤسسات مالية أو أفراد. وتقدر بعض المصادر أن معدل نمو هذا القطاع يصل إلى حدود نسبة 10% سنويا، وتبين بعض الدراسات أن الأصول التي تديرها المصارف الإسلامية بلغت قيمتها 900 بليون دولار في عام 2007 ووصلت سنة 2012 إلى أكثر من 1,3 تريليون دولار.

3. تحليل النتائج: الرهانات المطروحة على صناعة التمويل

الاسلامي في ظل ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يمكن تعريف التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية على أنها تنمية شاملة متوازنة ترتكز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي بحيث أنها نابعة من الإنسان نفسه باعتباره مستخلفا في هذه الأرض واجب عليه المحافظة عليها وينمي بيئته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية الحضارية¹³. وكذلك، فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر ومصر في أن يكون له نصيب من التنمية الخلقية والثقافية والاجتماعية. وهذا بُعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على

¹³ بلمشري بشري، بن عوالي الجيلالي وحدوش شروق، البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي: تحليل رؤية ابن خلدون، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 03، العدد 00، 2021، صفحة 140

مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن¹⁴.

وهذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

- عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة وبعدها البيئي من جهة أخرى
- الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.
- توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.

ومما سبق، تبرز أهم هذه الرهانات ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة التي تقع على عاتق صناعة التمويل الإسلامي. هذه الرهانات يمكن ربطها بكل بعد من أبعاد الاستدامة وهي كالتالي:

3.1 البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية:

وهي التي تتحقق من خلال ما يلي:

- العمل على جعل صناعة التمويل الإسلامي ذو طبيعة تنموية: يتفق الجميع على أن المصارف الإسلامية ملزمة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها. وهذه الصفة التنموية يجب أن تنعكس بصورة مباشرة على استراتيجياتها الاستثمارية وصيغ تمويلها. وعلى ضوء ذلك، فإنه على المؤسسات

¹⁴سهيل زغدود، مراقة حكيمة، وساعد هماش، التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي، International journal of planning, urban and sustainable development, ماليزيا، المجلد 6، العدد 1، 2019، صفحة 16

التي تنشط تحت لواء الصيرفة الاسلامية أن تراعي دورها في التنمية الاقتصادية من خلال مراعاة الأولويات والأهداف التي تحددها خطط التنمية الاقتصادية للبلدان التي تنشط فيها، فلا تتعارض معها بل تساندها وتدعمها وترعاها. ويكون ذلك برصد الأموال اللازمة والكافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي بهدف سد عجز الدول عند قصور مواردها المالية في تغطية احتياجاتها المالية تفاديا للجوء إلى الاستدانة الخارجية. ويرى الكثير من الباحثين أنه يقاس مدى التزام المصرف الاسلامي بمبادئ الاقتصاد الاسلامي بمدى ارتباطه بمتطلبات التنمية.

- التركيز على الأساس الاستثماري للمصارف الاسلامية: يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي، إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته، كما انه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع¹⁵. إن المصارف الاسلامي هي حلقة من حلقة الاستثمار وأن دورها الاقتصادي يقتصر فقط في استثمار الأموال التي تقوم بتجميعها وذلك من خلال توظيف المال والجهد في مختلف الأنشطة الاقتصادية بهدف الحصول على نفع يعود على المصارف وعلى غيرها في المال والحال. ويشترط في الاستثمار شرطان، الأول هو ألا يتعارض الاستثمار مع الشريعة الاسلامية، فلا يجب الاستثمار في أنشطة محرمة شرعا. أما الثاني أن يوجه الاستثمار ليس فقط

¹⁵ سمية إبراهيم أحمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، عمان، الأردن، المجلد 09، العدد 01، 2020، الصفحة 09

النفع للمستثمر بل للمجتمع ككل وعلى وجه الخصوص دفع عجلة التنمية.

- البحث على الصيغ التي تجعل من التمويل الإسلامي أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: بالرغم من أن أدوات الصيرفة الإسلامية لم تكتمل ولم تتضح بعد نتيجة الخلاف القائم بين الفقهاء حول بعض الأدوات التمويلية، إلا أنها تعد نموذجا فريدا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول والمجتمعات. وما يثبت ذلك هو عدم تأثر البنوك الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة نظرا لابتعاده عن المشتقات القائمة على المجازفة وبيع الديون بكل أشكالها الجيدة منها والرديئة والبعد عن العمليات الوهمية. فالصيرفة الإسلامية نموذج مالي عالمي متوازن و متكامل، لذلك فإن خبراء ورجال الاقتصاد وكذلك الفقهاء المختصون في الاقتصاد الإسلامي مطالبون بالتفكير والدراسة من أجل التأصيل لأدوات الصيرفة الإسلامية تأصيلا شرعيا صحيحا. ومع ما تشهده هذه الصناعة من إنجازات، إلا أنه يعاب عليها أنها بقيت رهينة منتجات مالية محدودة. إن الصيغ المعمول بها والمتاحة إلى حد الساعة وهي المرابحة والإجارة والمضاربة والمشاركة. هذه الأخيرة ستبقى صالحة للتطبيق ولكن ضمن دوائر محددة، وستظل هناك حاجات تمويلية واستثمارية قائمة بحاجة إلى ابتكار حلول جديدة وأدوات مالية ملائمة، تتيح للمصارف الإسلامية وعملائها المرونة الكافية للاستجابة لمتطلبات المتغيرات الاقتصادية

خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد العالمي يبحث عن حلول وبدائل تمويلية تقضي على تلك التي كانت سببا في ظهور وتفاقم الأزمة التي يمر بها العالم منذ سنة 2008 والتي ستفاقم أكبر¹⁶. ومن الأمثلة على ذلك عدم قيام كثير من المصارف الإسلامية بطرح العقود القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، مثل عقود المشاركة بشتى أنواعها وعقود المضاربة. وعليه، فإن صناعة التمويل الاسلامي مطالبة باستغلال هذه الظروف وتقديم حلول مالية إسلامية ويكون ذلك بابتكار أدوات وحلول مالية، تتيح للمصارف الإسلامية المرونة الكافية للاستجابة للحاجات المتنوعة للممولين والمستثمرين، وللظروف الاقتصادية المستجدة.

- جعل التمويل الاسلامي في متناول الجميع: نظرا للنجاحات التي حققها التمويل الإسلامي بعد ما مر بالعالم منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا، فعلى المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية العمل على جعل الأدوات المالية التي تتعامل بها متاحة لكل أحد وليس قاصرا على المسلمين فقط. من غير شك أن المسلمين هم الذين يمثلون السوق الرئيس للمصارف الإسلامية، ولكن العمل على إنجاح التمويل الإسلامي، لا بد من منافسة التمويل التقليدي. والغرض من ذلك هو ليس استبدال التمويل التقليدي بالتمويل البديل كما يظن بعض المحللين في العالم الإسلامي، وإنما المقصود هو فسح المجال لمختلف أنواع التمويل البديل التي تحترم اعتقادات المستهلكين الدينية

¹⁶ سلمان زيدان، دور الإدارة المصرفية الإسلامية في رفع كفاءة الأدوات المالية، مجلة المجتمع، الجامعة العالمية ماليزيا، عدد 3، 2015، صفحة 32

والاجتماعية والبيئية بلعباس¹⁷. فالعمل المصرفي الإسلامي ينبغي أن يتطور وينتشر وينمو ما دام أن هناك فرصا للتوسع في حجم النشاط والحصة السوقية لهذا العمل إضافة إلى التوسع النوعي في عمل المصارف الإسلامية، وحيث أن المصارف الإسلامية لا تغطي كافة الأسواق المصرفية والمالية في العالم الإسلامي والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الإسلامية؛ لذا فإن الانتشار الأفقي للمصارف الإسلامية يمثل أحد السمات الأساسية للمرحلة المقبلة. إن نجاح تجربة البنوك الإسلامية في الكثير من الدول العربية والإسلامية وما عاد به من الفائدة والمزايا الاقتصادية والاجتماعية جذير بأن يعمم في المجتمعات الأخرى التي تعمل بها هذه المؤسسات والهيئات المالية.

4.2 البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية:

يمكن تجسيد وتكريس فكرة الاستدامة من خلال جملة الممارسات المصرفية منها:

- توجيه التمويل نحو المشاريع التي تعمل على اشباع الحاجات الأساسية دون هدر أو تبذير ومساعدة الآخرين في اشباع حاجاتهم: في هذا المجال لا بد من التركيز على أن الجميع يتفق أن صناعة التمويل الإسلامي هي الوحيدة القادرة على تحقيق استدامة الاقتصاد العالمي. إن الصيرفة الإسلامية تهدف على وجه الخصوص إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن

¹⁷ عبد الرزاق سعيد بلعباس، تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي عن التمويل الإسلامي والتعليقات التي أثارها في العالم الإسلامي في ظل الأزمة المالية. كتاب حوارات الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية. 2009، صفحة 91

المصارف الإسلامية تضع باعتبارها خدمة المجتمع والمساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ويعود هذا إلى الفلسفة التي يقوم عليها عمل هذه المصارف. هذه الفلسفة تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها أن النقود لا تلد إلى نقودا وانما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحا وخسارة وأن الربح هو وقاية لرأس المال، كذلك تجنب التعامل بالفائدة الربوية. وتعتبر العقيدة الإسلامية هي الأساس الذي جعل من المعاملات المصرفية الإسلامية هي الوحيدة على تحقيق الاستدامة وتكريسها. فالمصارف الإسلامية أن تستمد المداخل الخاصة بكل معاملاتها من الشريعة الإسلامية عقيدة وأخلاقا وفقها. هذا الأساس يترتب عليه مجموعة من النظريات أهمها، من الجانب العقائدي، الاستحلاف والاعمار في الأرض وامتداد الحياة والتساوي في الحقوق والواجبات. ومن الجانب الأخلاقي العدالة والحرية والشورى والبر والتوكل والمسؤولية الفردية والاستقلالية. وأما من الجانب الفقهي فهي الحلال والحرام.

- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق والجسور ومد شبكات الكهرباء والمياه والاتصال: هذا النوع من المشاريع الضخمة يوفر فرصا للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية للدخول فيها كعمول أو شريك للشركات المنفذة. ويمكن الحد من مخاطر الاستثمار في هذا النوع من المشاريع من خلال اختيار أدوات التمويل

والاستثمار المناسبة وتطوير التركيبة التعاقدية الملائمة¹⁸. ويتطلب الاستثمار في مثل هذه المشاريع إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية واللازمة ليس فقط من أجل التعرف على المخاطر المحتملة للمشروع ولكن أيضا من أجل معرفة الفوائد والمزايا التي سيستفيد منها المجتمع.

- العمل على إبراز البعد الأخلاقي للتمويل الإسلامي: نظرا لما شهدته صناعة التمويل التقليدي من إخفاقات وما تسببت فيه من أزمات للمجتمعات والحكومات والأفراد، أصبح البحث عن بدائل تمويلية جديدة يتوفر فيها البعد الأخلاقي، ومن بين الذين قد يهتمهم هذا النوع من التمويل الذين يهتمون بالتمويل الأخلاقي¹⁹. فالبعد الأخلاقي الذي يقوم عليه هذا التمويل هو أنه يتضمن مبادئ متعلقة بالملكية المشتركة والمخاطر المشتركة أيضا. فالتمويل الإسلامي يركز على الاستثمار في السوق الأولية الحقيقية وترتبط الادخار بالاستثمار وتحذر من تضخيم السوق الثانوية على حساب السوق الأولية التي تنشط في المضاربة التي حذر منها الإسلام. والصيرفة الإسلامية تجعل الكل في نموذجها رابحا بينما المضاربة في النموذج الرأسمالي هناك رابحا على حساب اخر خاسر وهي خلاف للاستثمار في السوق الأولية

¹⁸ سلمان. زيدان، دور الإدارة المصرفية الإسلامية في رفع كفاءة الأدوات المالية، مجلة المجتمع،

الجامعة العالمية ماليزيا، م/ن، الصفحة 41

¹⁹ مهدي أحمد بلوفاي، تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، كتاب حوارات الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز،

المملكة العربية السعودية، 2009، صفحة 116

لأن المضاربة هدفها الضغط على أسعار سهم أو سلعة معينة لرفع سعرها ثم البيع والخروج من سلعة الى سلعة أخرى وهكذا، وهذا يرفع من قيمة السوق الثانوية الموازية بينما نموذج الصيرفة الاسلامية يمنع تضخم الاموال في البنوك مقابل الحصول على الفوائد فينشط الاقراض الميسر بدون ضمانات وتعمل السوق الثانوية أو الموازية في حين تركز الصيرفة الاسلامية على استثمار الأموال المودعة في صناديق مخاطرة استثمارية تعمل في السوق الاولى لتنشيط الاقتصاد الحقيقي.

- تفعيل الطابع الاجتماعي والعمل الخيري للمصارف الاسلامية: إن ما يميز المصارف الاسلامية عن نظيراتها التقليدية هو الدور الاجتماعي الذي تلعبه، ذلك أن هذه الأخيرة تتمتع بالطابع الاجتماعي من خلال الأدوات التمويلية المتنوعة التي تخدم فئات المجتمع كافة وذلك من خلال دورها الفعال في تحقيق التكافل الاجتماعي خدمة للمجتمع. ومن أهم هذه الأدوات صناديق الزكاة والتي تساعد في نقل الفقراء من حالة الفقر إلى حالة الغنى ومن حد الكفاف إلى حد الكفاية وأيضاً القروض الحسنة والتي يتم تقديمها للمحتاجين إليها عندما تعجز دخولهم عن تأدية ما يترتب عليهم من التزامات كتكاليف الدراسة والعلاج والزواج والدراسة، ويتم تسديد هذه القروض بما يتناسب وقدرة المقترض على السداد.

- المساهمة في الإدارة الرشيدة لقطاع الأوقاف الخيرية: حيث تساهم مؤسسة الوقف في كثير من المرافق الخيرية والاجتماعية والعلمية، إلى

جانب المساهمة في الناتج القومي حيث تمثل الأوقاف قطاعا اقتصاديا ثالثا وموازيا للقطاعين العام والخاص، يساند الدولة في تحمل أعباء التعليم والصحة ومحاربة البطالة ومكافحة الفقر. فالوقف إخراج لجزء من الثروة الإنتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية ودائرة القرار الحكومي معا وتخصيصه لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة. وهكذا يمكننا تصور أن إنشاء وقف بمثابة إنشاء مؤسسة اقتصادية دائمة لمصلحة الأجيال القادمة، وتنتج هذه المؤسسة منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد.²⁰

4.3 البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية:

جاءت الشريعة الإسلامية مؤكدة مسؤولية الأفراد والمجتمع نحو حماية البيئة، هذه الأخيرة هي نوع من أنواع المسؤولية العامة. وتنشأ هذه المسؤولية من أبرز المفاهيم التي جاء بها الدين الإسلامي نحو البيئة. فلقد كان للإسلام السبق في حماية البيئة والمحافظة عليها، قبل الحكومات والمؤسسات الدولية، والقوانين السابقة واللاحقة، فقبل اليوم بأكثر من ألف وأربعمائة عام وضع القواعد والتشريعات التي تضمن حمايتها والعناية بها، وصيانة عناصر الحياة فيها، وقد ترجم الفقه الإسلامي هذه القواعد والأحكام إلى ممارسات عملية²¹. لقد دقق الإسلام جيدا في مفهوم البيئة ووضع لها مبادئ أساسية للحفاظ عليها يمكن حصرها في ثلاثة:

²⁰ Hussein Elasrag, Governance of Islamic Waqf, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper, March 2012, Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/38708/>, No. 38708, posted 9. May 2012, consulted 21 november 2021

²¹ هناء فهد أحمد عيسى، حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جمهورية مصر العربية، العدد 33 - الجزء الأول، 2018، صفحة 144

- المبدأ الأول: إن الإنسان باعتباره الخليفة في الأرض ينتفع بكل ما وفره الله له من خيرات، إلا أنه مطالب بعدم إسراف. في تحريمه للتبذير، فإن الشرع الاسلامي ينطلق من فكرة أن ما ينتفع به الانسان ليست خاصة به وحده بل للمجتمع الذي يعيش فيه وكذلك للأجيال القادمة. لذلك، فمن واجب الإنسان ضمان وحفظ كل الخيرات والتأكد من استمرار بقاءها إلى الأجيال المقبلة.
 - المبدأ الثاني: كما أن الخلافة في الأرض تحتم على الانسان أن يخدم الطبيعة وأن يتعايش معها وفي ظلها بانسجام مع كافة المخلوقات الأخرى. لذا فمن واجب المسلم احترام البيئة والحفاظ عليها.
 - المبدأ الثالث: كما حرم الدين الاسلامي التبذير والإسراف، فقد حرم أيضا الافساد بجميع أنواعه بما فيه الفساد البيئي والذي يشمل التلوث وما يلحقه من إضرار بالبيئة وسوء استخدام الموارد الطبيعية.
- لذلك فمن بين الرهانات ذات العلاقة بالبعد البيئي والخاصة بنشاط المصارف الاسلامي يمكن ذكر:
- تمويل المشاريع البيئية: وهي تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة أو خضراء والتي قد تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبا، سواء كان ذلك

يتعلق بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالاً. ويمكن تمييز هذه المشاريع عن الاستثمارات الأخرى بأنها تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها²².

- توفير المساعدات للدول النامية وخصوصاً الدول الإسلامية حتى تكون قادرة على اقتحام الأسواق وتنويع صادراتها وتحسين.
- العمل على التطبيق العملي للعلاقة بين الإنسان والطبيعة وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية: بواسطة تحقيق هذه العلاقة، يتجسد البعد البيئي ويكون ذلك من خلال التركيز على الجانب الزراعي الذي كان له دوراً كبيراً في التطور الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي²³. لذلك فالمصارف الإسلامية مطالبة بتوجيه تمويلها إلى كل ما من شأنه أن يحقق التطور الزراعي واتساع الأراضي الخصبة وزيادة مردود إنتاج الفلاحي وتطوير أساليب الري واصلاح واستصلاح الأراضي.
- المساهمة في الحفاظ على البيئة: إن المصارف الإسلامية باعتبارها عنصراً فاعلاً في هذا المجتمع مطالبة بالمساهمة في الحفاظ على البيئة وذلك في كل الأمور الاقتصادية التي تقوم بها خاصة منها

²² فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث. جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 07، 2009-2010، صفحة 134

²³ السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، الصفحة 480

البعد الاستثماري ويكون ذلك بالامتناع عن تمويل المشاريع التي أكدت دراسات الجدوى الخاصة بها إضرارها بالبيئة من تبديد للموارد وتلوث، رعاية لمصلحة المجتمع وتمكيننا لهم من أداء واجبهم في استغلال وعمارة الأرض.

- احترام التشريعات البيئية: للدول التي تقام فيها المشاريع التي تمويلها المصارف الاسلامية.

4. الخاتمة.

إن المصارف الاسلامية ملزمة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجتمعاتها وللبلاذ التي تعمل فيها. والذي يحتم عليها ذلك هو الصفة التنموية التي تمتاز بها هذه المصارف والتي يجب أن تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على استراتيجياتها الاستثمارية وصيغ تمويلها. وفق ما تفرضه الشريعة الاسلامية، هذه الأخيرة موجهة لخدمة المجتمع والمعالجة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية دون تجاهل الجوانب الأخلاقية والبيئية. لتحقيق ذلك، يقع على عاتق القائمين على إدارة وتطوير شؤون الصيرفة الاسلامية أن يضعوا التنمية المستدامة في صلب استراتيجيات نمو القطاع وتطوره، أي أن يجعلوا منها أهدافا حقيقية يجب بلوغها والابتعاد عن مجرد شعارات خالية من أدنى متطلبات التطبيق. كما يجب على المصارف الاسلامية توضيح رؤية المستقبلية الخاصة بهم على أن تشمل هذه الرؤية من بين ما تشمله التطلع إلى تحقيق كل أبعاد التنمية المستدامة وتحديد بوضوح القيم

الرئيسية المشتركة للمصارف على أن تشمل هذه القيم الاهتمام بالبعد البيئي والاجتماعي والأخلاقي.

5. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- بلمشري بشري، بن عوالي الجيلالي وحدوش شروق، البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي: تحليل رؤية ابن خلدون، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 03، العدد 00، 2021
- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي، الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007
- السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. جامعة ورقلة، الجزائر، 2012
- سلمان زيدان، دور الإدارة المصرفية الإسلامية في رفع كفاءة الأدوات المالية، مجلة المجتمع، الجامعة العالمية ماليزيا، عدد 3، 2015
- سمية إبراهيم أحمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، عمان، الأردن، المجلد 09، العدد 01، 2020

- سهيل زغدود، مرازقة حكيمة، وساعد هماش، التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي، International journal of planning, urban and sustainable development, ماليزيا، المجلد 6، العدد 1، 2019
- طاهر محسن الغالبي وصالح مهدي العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. مجلة العلوم الإنسانية، عمان، الأردن، العدد 13
- عبد الرزاق سعيد بلعباس، تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي عن التمويل الإسلامي والتعليقات التي أثارها في العالم الإسلامي في ظل الأزمة المالية. كتاب حوارات الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية. 2009
- فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث. جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 07، 2010-2009
- ماجدة أبو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، جانفي 2009
- مهدي أحمد بلوافي، تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، كتاب حوارات الأربعاء، مركز أبحاث

الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية
السعودية، 2009

- هناء فهمي أحمد عيسى، حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية،
مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جمهورية مصر العربية،
العدد 33 – الجزء الأول، 2018

المراجع باللغات الأجنبية:

- Archie B. CAROLL & Kareem M SHABANA, The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice, International Journal of Management Reviews, British Academy of Management, janvier 2010
- Archie B CAROLL, Corporate Social Responsibility: Evolution of a Definitional Construct, Business & Society, SAGE Publications, volume 38 Issue 3, September 1999
- Christian BRODHAG, (2002) Le développement durable. Colloque INAISE (International Association of Investors in Social Economy), Mulhouse, France, 23 mai 2002
- Christian BRODHAG, Natacha GONDRAN et Karen DELCHET, Du concept à la mise en œuvre du développement durable : théorie et pratique autour de guide SD 21000, Revue VertigO, la revue électronique en sciences de l'environnement, Volume 5 Numéro 2, novembre 2004,

-
-
- Commission des communautés européennes, livret vert, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises, 2001, Bruxelles
 - Groupe One, Guide de l'entreprise responsable : Economie Ethique, Editions Labor, Bruxelles, Belgique, 2003
 - Hussein ELASRAG, Governance of Islamic Waqf, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper, March 2012, Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/38708/>, No. 38708, posted 9. May 2012, consulted 21 november 2021
 - Keith Davis, The Case for and against Business Assumption of Social Responsibilities, Academy of Management Journal, volume 16, Issue 02, juin 1973
 - Milton FRIEDMAN, The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, The New York Times Magazine, 13 September 1970, disponible en ligne URL: faculty.www.edu/dunnc3/present.friedman.pdf
 - Observatoire de la responsabilité sociétale de l'entreprise «ORSE» et Agence française de normalisation «AFNOR», Développement durable et entreprises, Editions AFNOR, Paris, France, 2003